المحاضرة الثانية:

البحوث الكمية.. المفهوم والأهمية

أولا– مفهوم البحوث الكمية:

البحث الكمي هو نوع من البحوث يعنى بجمع البيانات من خلال استعمال أدوات قياس إحصائية يتوافر فيها الصدق والثبات، ويجري تطبيقها على عينة من الأفراد تمثل المجتمع الأصلي، ومن ثم معالجة البيانات بأساليب إحصائية تقود في النهاية إلى نتائج يمكن تعميمها على المجتمع الأصلي، وهو مجموع الدرجات المتحصل عليها من خلال الإجابة على فقرات مقياس هذا المفهوم.[1]

لذا فإن قياس الظاهرة موضوع الدراسة مرهون بمؤشرات تدل على إمكانية تكميمها وهذه الإمكانية يوفرها علم الإحصاء بمختلف أدواته، وعليه فإن المنهج الكمي "طريقة تستند إلى القياس تسمح بالمقارنة بطريقة موضوعية مختلف المواضيع قيد الدراسة"، وهي ميزة لا تتوفر عليها المناهج الأخرى غير الكمية.[2]

كما يمكن تعريف البحوث الكمية بأنها نوع من البحوث العلمية التي تفترض وجود حقائق اجتماعية موضوعية، منفردة ومعزولة عن مشاعر ومعتقدات الأفراد، وتعتمد على الأساليب الإحصائية في الغالب في جمعها للبيانات وتحليلها، لأنها تهدف في الأساس إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة، وقد تكون هذه القياسات من الطراز الترتيبي، مثل(أكثر من أو أقل)، أو عددية وذلك باستعمال الحساب ، فأغلبية البحوث في العلوم الإنسانية تستعمل القياس، وكذلك الأمر حينما يتم استعمال المؤشرات، النسب، المتوسطات أو الأدوات التي يوفرها الإحصاء بصفة عامة، لمعرفة على سبيل المثال تطور أسعار الاستهلاك، نية التصويت في الانتخابات القادمة، الارتباط بين درجة التحضر ونسبة المواليد.[3]

فالفكرة الابستمولوجية التي تعتمد عليها المناهج الكمية تتمثل في أن خصائص الأفراد يمكن دراستها بطريقة مقارنة للوصول إلى تعميمات سوسيولوجية هذا ما يتم غالبا في الدراسات التي تعتمد على الاستجوابات أو التحقيقات بواسطة الاستبيان، وعليه فإن ريمون بودون يخلص إلى أن المناهج

الكمية "تتحدد في افتراض كون مجموعة مواضيع ملاحظة قابلة للمقارنة فيما بينها، ويمكن لهذه المواضيع أن تكون أفرادا مثلما في أغلب التحقيقات، ويمكن أن تكون جماعات أو مؤسسات أو مجتمعات، ويمكن تحديد التحقيقات الكمية بأنها "تلك التي تسمح بجمع المعلومات متشابهة من عنصر لآخر من مجموع العناصر"، فيما بعد تسمح هذه التشابهية بين المعلومات بقيام الإحصاءات وبشكل معين أعم، التحليل الكمي للمعطيات، ومنه فالشرط الأساسي لتطبيق المناهج الكمية، هو أن تتوجه الملاحظة نحو مجموعة عناصر هي بشكل معين مقارنة، غالبا ما تكون هذه العناصر أفرادا، ولكن يمكن أيضا أن تكون جماعات، مؤسسات مجتمعات أو أنواع وحدات أخرى.[4]

ثانيا– أهمية البحوث الكمية:

لقد ذهب رواد الوضعية في علم الاجتماع إلى إمكانية تطبيق المنهج العلمي المعمول به في الظاهرة الطبيعية – المنهج التجريبي– على الظواهر الاجتماعية منوهين بذلك بالدقة التي وصلت إليها علوم الطبيعة، وعليه فإنه ولمدة طويلة ساد الاعتقاد أن نتائج البحوث الاجتماعية تكون أكثر مصداقية ودقة إذا سارت على النحو الذي سطرته لها علوم الطبيعة من قبلها، فما يضمن الدقة في الوصول إلى تفسير علمي للظاهرة الاجتماعية المدروسة والتنبؤ في حقها هو إمكانية الاعتماد على صيغ رياضية من أجل فهم الواقع الاجتماعي وذلك بترجمة المسائل العلمية إلى لغة رمزية منطقية رياضية ومعالجتها من خلال هذه الوسيلة، ثم نصل إلى القدرة على التوقع أو التنبؤ العلمي كغاية تبحث عنها العلوم الاجتماعية كما سبقهم في ذلك علماء الطبيعة من قبلهم، وربما هذا ما دفع بـ "إميل دوركايم" إلى إبراز قاعدة أساسية من قواعد المنهج حينما يقول "ينبغي اعتبار الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء بمعنى التخلي عن الأفكار والأحكام المسبقة ويجب ملاحظة الظواهر الاجتماعية من الخارج واكتشافها مثل اكتشافنا للظواهر الطبيعية".[5]

فالتعبير الكمي عن البيانات والمعلومات، من شأنه أن يؤدي إلى تحليل وتفسير أكثر دقة وموضوعية، ونذكر أدوات القياس، مثلا: القياس السوسيومترية، التي تقيس العلاقات الاجتماعية والتي ابتدعها "MORENO"، حيث يقوم برسم السوسيوغرام، الذي يوضح العلاقات في صورة

رياضية كمية، تجعلها قابلة للتحليل والتفسير العلمي، وهناك طرق قياس الاتجاهات، مثلا: قياس البعد الاجتماعي لبوقاريدس "Bougardus" وقياس الرأي العام "Gutman".[6]

إن تسع دراسات اجتماعية تقريبا من أصل عشرة تستعمل معطيات كمية، وطرق التكميم ليست بالضرورة معقدة، وحدها أقلية من الباحثين تستعمل نماذج رياضية أو تستدعي تقنيات محسنة لقياس العلاقات بين المتغيرات، ولكن لا يمكن إغفال الأوجه الكمية للأدب السوسيولوجي، إن الباحث الذي يريد الاهتمام فعليا بالعلوم الاجتماعية عليه أن يكتسب معارف أساسية في ميدان الإحصائيات وأن يتعود على فحص لوائح قبل أن يوافق على التفسير المعطى من قبل الغير.[7]

وتبرز أهمية المقاربة الكمية في مجموعة من نقاط القوة، التي تجعل الباحث يتجه نحو التكميم فقط رغبة في التبسيط، زيادة الصرامة العلمية وسد ثغرات النقد، وهي:[8]

1- القابلية للقياس كمعيار للعلمية:

2- الطبيعة الرمزية للأرقام:

3- الأرقام كحماية للباحث:

4- الأرقام كلغة مشتركة: التمثيلات الرقمية الناتجة عن تكميم طرق البحث في علوم التسيير تعتبر سهلة الترجمة والتفسير من قبل الباحثين والمقيمين ذوي ثقافات ولغات متعددة.

ثالثا- خصائص استخدام الأساليب الكمية في بحوث الإعلام:

يرى "ريمون بودون" بأن الدراسات التي تنطلق من سؤال من نوع لماذا؟ هي بحوث كمية، ومنه يتضح من خلال هذه النقطة أن منطلق البحث في الدراسة الاجتماعية من حيث المبدأ (إشكالية الدراسة)، مثلا: دراسة الانتحار عند دوركايم[9]، على سبيل المثال في بحوث إعلامية تهدف لمعرفة لماذا تراجعت مقروئية الصحف المطبوعة في ظل ظهور الإعلام الإلكتروني؟ أو لمعرفة لماذا تكرر الطالبات متابعة الدراما التركية؟ أو لمعرفة ما هي عوامل عدم الرضا الوظيفي لدى أخصائيي الاتصال في المؤسسات العمومية الجزائرية؟.

ولذلك تتميز البحوث الكمية باستخدام أو إنشاء الفروض، باعتبارها إجابات مؤقتة أو حلولا، تتعلق بوصف واقع معين، من خلال بناء علاقات وقياس بعض المتغيرات، واستخدام البيانات المتوافرة لإيجاد علاقة إرتباطية أو سببية، كذلك تحاول الدراسات الكمية التوصل إلى عموميات غير مرتبطة بالسياق الذي تنفذ فيه الدراسة، كما يهدف إلى تعميم نتائج البحث على حالات أخرى، كما يعتمد التحليل الكمي على إنشاء المتغيرات، فمهما تكن المسألة البحثية التي نطرحها على أنفسنا، أو الفرضية التي نريد برهنتها، فإننا سنجد أنفسنا إذن دائما في مواجهة مسألة إقامة المتغيرات، أي ترجمة التصورات والمفاهيم إلى عمليات أبحاث محددة،[10] على سبيل المثال: علاقة المستوى التعليمي بالتدوين الإلكتروني.

فالهدف من أسلوب البحث الكمي هو اختبار النظرية بأسلوب قياسي من خلال ثبوت أو عدم ثبوت صحة الفرضيات التي حددها الباحث في مشروع البحث، ويكون البحث باستخدام الأسلوب الكمي عادة وفق طريقتين:[11]

- تجريبي، حيث تختبر البحوث التجريبية دقة نظرية ما بواسطة تحديد ما إذا كان المتغير المستقل أو أكثر(التي يسيطر عليها الباحث) يسبب تأثير على المتغير التابع (الذي يجري قياس مدى التغيير الحاصل عليه).
- وصفي، حيث يقيس البحث الوصفي عينة في فترة من الزمن، ويصف ببساطة التركيبة البشرية للعينة، ولكن على الرغم من أنه يعد ضعيف إحصائيا وصعب، إلا أن الوصف الجيد للمتغيرات يساعد الباحث على تقييم المخرجات الإحصائية في الإطار الصحيح.

وبعكس الحال في البحوث الكيفية فإن البحوث الكمية تهدف إلى اختبار المتغيرات التجريبية، وفى ذات الوقت التحكم في أو ضبط المتغيرات الاعتراضية التي تظهر في محيط أو سياق الدراسة، ومن خلال ذلك فإن العلاقات بين المتغيرات يمكن تعميمها كما يمكن التنبؤ بها في المجالات أو مجتمعات البحث المشابهة، لذلك ففي ظل البحوث الكمية يتم تصميم الدراسة وضع الفرضيات ووصف

المتغيرات وأسلوب قياسها، عند إعداد مشروع الدراسة وقبل البدء في جمع البيانات بعكس الحال في البحوث الكيفية.[12]

كما يستخدم الباحث في البحث الكمي أدوات جمع البيانات، وفي مقدمتها الاستبيان، ليقيس متغيرات بحثه، مع العلم أن أداة جمع البيانات تعمل على تجميع البيانات بغرض إيجاد إجابة للسؤال السابق التحديد، ويصل الباحث من البيانات لنتائج يستطيع تعميمها على أكبر كم وعدد من أفراد العينة، وكلما زاد عدد أفراد العينة، زادت احتمالية تعميم النتائج وزادت قوة النتائج، كما نجد في البحث الكمي استعمال العينات تكون عشوائية أو احتمالية في الغالب، لتمثل مجتمع الدراسة، بعدد مناسب وكبير نوعا ما.[13]

فالبحث الكمي هو أسلوب يضع استنتاجات ذات دلالة إحصائية عن مجتمع من خلال دراسة عينة تمثل ذلك المجتمع، ويتكون المجتمع من جميع الأفراد المشاركين كمختبرين، لا يهم إذا كان مجتمع الدراسة كبيرا أو محدودا، المهم أن كل فرد يجب أن تنطبق عليه مواصفات المجموعة التي تجري دراستها، لذلك تستخدم العينات لتقليل التكاليف المادية والطاقات البشرية المستخدمة، وإذا ما تم اختيارها بعناية وبالطرق المناسبة فإنها ستكون إحصائيا مساوية للمجتمع الذي أخذت منه، كما أن الاستنتاجات المستخلصة منها ممكن تعميمها على ذلك المجتمع.[14]

على صعيد آخر، نجد التحليل الكمي، يعتمد على تشكيل أو بناء علاقة نسبية بين المتغيرات من خلال جداول إرتباطية من خلال القيم، النسب، جداول إحصائية، ومقاييس إحصائية، مثلا: معامل الارتباط، مقاييس التشتت، النزعة المركزية، التباين، وغيرها، وعلى هذا الأساس، نجد أن الدراسات الإحصائية واستخدام الرياضيات لتحليل المعطيات العديدة واستنباط الإسقاطات الممكنة أعطى للأبحاث السكانية وحدة، وفتح أمامها أبوابا جديدة فجرت هذه الدراسات وراءها أجزاء كبيرة من الميادين التي كانت تدرس تقليديا تحت لواء علم الاجتماع ضمن أبواب "الأشكال الاجتماعية" أو "الإحصاء الاجتماعي"، ونلاحظ في فرنسا مثلا، أن أطباء ومهندسين واقتصاديين وديمغرافيين، مثل "Alfred Sauvy" ذهبوا إلى العلوم الاجتماعية وطوروها لا العكس، كما أن إقحام بعض

التقنيات الإعلامية الحديثة في استغلال نتائج الدراسات الاجتماعية الميدانية، مكن من سيطرة قوية على الأوضاع ومن اقتصاد في الوقت والمال والجهد، إذ أصبح من الممكن أن تحتوي الاستبيانات والاستمارات على عدد أكبر من المتغيرات والأسئلة دون أن يكلف الباحث عناء لا يطاق.[15]

ويلاحظ أيضاً أن المفاهيم التي يتم استخدامها في البحوث الكمية يتم تعريفها إجرائياً حتى يمكن اختبار الفرضيات التي تم تحديدها من البداية.[16]

مراجع وهوامش:

1. شيماء عبد المجيد محمد زهران: تحليل البيانات، وتفسير النتائج (بحث في القياس والتقويم التربوي)، كلية التربية– جامعة المدينة العالمية شاه علم، ماليزيا، في: mylibrary.mediu.edu.my:8181، بتاريخ: 12-8-2018.

2. عادل محمد ريان: استخدام المدخلين الكيفي والكمي في البحث (دراسة استطلاعية لواقع أدبيات الإدارة العربية)، المؤتمر العربي الثالث "البحوث الإدارية والنشر"، جامعة الدول العربية، القاهرة، 14-15 مايو 2003،

3. افتخار احمد السامرائي: البحوث الكمية والنوعية، 2012، في: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64985، بتاريخ: 2-9-2018.

4. أماني موسى محمد: التحليل الإحصائي للبيانات، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007، ص: 12. في: www.pitt.edu/~super1/ResearchMethods/Arabic/statistical-ar.pdf، بتاريخ: 2-5-2018.

5. بن رقية: أهمية المنهجية وضرورتها في الدراسات الأكاديمية، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى بكلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007-2008. في: espace-etudiant.net، بتاريخ: 3-3-2018.

6. تغريد بنت محمد الدخيل: البحوث المختلطة :الأسس ومعايير التميز، مركز التميز البحثي في تطوير تعليم العلوم والرياضيات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 19-5- 1439، في: https://ecsme.ksu.edu.sa/sites/ecsme.ksu.edu.sa/…/lbhwth_lmkhtlt_d.tgryd_ldkhyl.pdf، بتاريخ: 4-9-2018.